

«حاصد البراءات» وعدو الشعبويين وزيراً للعدل في فرنسا

إريك دوبون موريتي

حارس أختام الجمهورية الذي يحارب من أجل قضاء مستقل

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

يقال إن تاريخ استعمال بذلة المحاماة السوداء بدأ من فرنسا في العام 1791، وبعد أكثر من قرنين ما هو المحامي إريك دوبون موريتي يرتديها كوزير للعدل ضمن حكومة جان كاستكس، باعتباره شخصية قوية ومحامياً عُرف بالتعقل في الحالات التي تطغى فيها العاطفة.

ويعد بلوغ الفرنسي موريتي 59 سنة من عمره، لا يزال يملك مزيجاً جيداً من الجرأة والخبرة والمروعة والبحث الحثيث عن الحب والفرجة، صفات أهله للتعامل مع جميع مهن العدالة، وساهمت في اختياره كـ"حارس أختام الجمهورية الفرنسية"، اللقب الذي يطلق عادة على وزير العدل.

هو المحامي الوحيد الذي يعرفه كل الفرنسيين، ويميزون قسماً وجهه المحور ونظراته الحادة بلحيته المتشعبة التي يتخللها شيب أبيض، يتابعون مآثره داخل ردهات المحاكم، يتفاعلون إيجابياً مع صراخه ويتطلعون إلى الاستفادة من حنكته إذا دفعته الظروف إلى المشي هرولة نحو المحاكم، أما ظهوره في برنامج تلفزيوني أو إذاعي فيجعل المتابعة ترتفع عالياً، وتوقعه على غلاف الكتاب يكون ضماناً للنشر الأكثر مبيعاً.

مهمته الجديدة حساسة وتتطلب منه استحضار كل ثباته وتوازنه الوجداني لكبح مزاجه في التعامل مع الجسم القضائي الفرنسي، وسيكون موريتي ممتناً لجدته من والده التي كان لها الأثر الكبير في اختياراته اللغوية والمعرفية إذ جعلته يتمتع بموهبة اختيار الكلمات وتطويرها وتوجيهها للكلمات داخل المحاكم حسب الموقف والواقعة، ولا شك أنه سيكون مقنعاً في الدفاع عن الأولويات التي جاء للحكومة من أجل الدفاع عنها وتزليلها على أرض الواقع تتنقل في محاربة العنف المنزلي، والحزم في مواجهة الإرهاب، وإصلاح النيابة وقضاء الأحداث.

غول المحامين

غير أن الوزير موريتي يصر على الذهاب في طريقه، مبرزاً أن مشروعه الأساسي في وزارة العدل هو تقوية استقلال السلطة القضائية وأفترض البراءة ويتصور أنه لتعزيز سلطة وزارة العدل تحتاج وزير عدل قوي ويجسد الالتزام بمتطلبات سيادة القانون، إذ غالباً ما تكون هناك ردود فعل شخصية مع دوافع لانتقاد كبتش.

يصفه الفرنسيون بغول المحامين وينظر لنفسه كمحام ناجح مهنيًا ولا يشك في قدراته مع حفاظه على هامش مهم من التواضع دون استعلاء فح، فلا زال يتذكر أنه عندما كان في الرابعة من العمر توفي والده فتكفلت به والدته، وعليه بنى قناعاته معتقداً أن بإمكانه تقديم المساعدة ليس لتغيير العالم نحو الأفضل، بل لن أنابوه عنهم لاستجلاب صك البراءة.

منطلقاً إلى قضايا هائلة رجيحة وغير مقيدة للحرية لزال موريتي يزال مهنة المحاماة بحماس شديد بعد ما يزيد عن 34 سنة، وهي من المهن سيئة السمعة في نظر العديد من الفرنسيين، وفي نظره توجد علاقة عنق كبر بين مهنة المحاماة والتمثيل على اعتبار أنها يفترضان نوعاً من الأداء المسرحي، ومن هذا المنطلق دافع عن الكثيرين وسوف نرى كيف سيكون موقفه بعد ما سيتعرض له من حملات إعلامية تستهدف حياته العامة والخاصة.

تبلورت شخصيته العملية من خلال تفانيه في الدراسة وعمله في عدد كبير من المهن، فقد عمل حفار قبور ثم عامل بناء وأخرى حفلاً لأكياس الرمل ونادلاً في ملهى ليلي ومطعم، فكان خير معين لوالدته حيث تميز في جميع مراحل دراسته، وكانت الوفاة المأساوية لجدته من جهة الأم بابلو موريتي عام 1957 سبباً في أن يكرس جهده كي يصبح محامياً.

محامي البلاط الملكي

ترافق المحامي موريتي في قضايا استأثرت باهتمام الرأي العام، وإشراقه على ملفات قضائية لأشخاص معروفين وعاديين، فقد دافع في العام 2004 عن روزلين غودار، الملقبة بـ"الخبازة" والمتهمه في قضية الانتهاك الجنسي ضد الأطفال، وبعد ثلاثة عشر عاماً من تلك القضية دافع عن عبد القادر مراح شقيق محمد مراح الذي قتل سبعة أشخاص في تولوز عام 2012، كما كان موريتي محامياً وزير الخارجية الأسبق جورج ترون الذي اتهمته مساعدته بالاعتصاب، واستطاع

موريتي يملك مزيجاً جيداً من الجرأة والخبرة والمروعة والبحث الحثيث عن الحب والفرجة، وهي صفات أهله للتعامل مع جميع مهن العدالة، وساهمت في اختياره وزيراً للعدل.

مهمته الجديدة حساسة جداً، وتتطلب من موريتي استحضار كل ثباته وتوازنه الوجداني لكبح مزاجه في التعامل مع الجسم القضائي الفرنسي.

مهنة المحاماة، لتعلموا معنى التواضع ولأصبحوا أكثر علماً بمسؤوليات القاضي الجيد وطبيعة شخصيته، وهو متأكد من أنه لا يتجهج بشكل عديمي على المدرسة الوطنية للقضاء، فراهيه يؤسسه على دلائل ثابتة، وهو مستعد لمناقشتها بكل حيادية.

حبه لمهنته المحاماة دفعه للقول إنه لا يتوفر على الخصائص الضرورية لمزاولة مهنة القضاء، رافضاً وسام جوقة الشرف معللاً موقفه بأنه لا يجب أن يعطى لمن يزاول مهنته، ويؤمن بقاعدة التخفيف أحياناً من مواقف، لهذا لا يجب إطلاق المعلومات في الهواء دون تحليل سوسولوجي، وإلا فسنفتح الباب أمام كل أشكال العنصرية، وقد أطر صراعه مع بعض القضاة الذين يتجاوزون الحدود والمعايير القانونية، ما دفعه للقول إننا نعيش الآن في جمهورية قضاة مستقلة مع حصره الإصلاحات التي تعهد بتنفيذها تلك الخاصة بمكتب المدعي العام، فهو يريد أن يرى المدعين العامين مثل القضاة.

وقال إنهم الوحيدون في مجتمعنا الذين لا يتحملون المسؤولية القانونية عن أفعالهم، وبعد تنصيبه وزيراً للعدل حتم عليه منصبه القيام بطمانتهم بشأن مشاريعه الإصلاحية، كونه لا يتخضع بالوقت المحسود لولايته ومع ذلك فهو عازم المضي قدماً في الإصلاح الذي يمنح لها مكاناً مركزياً في بلدنا ويجب على وزير العدل أن يتكلم وأن يكون قادراً على التأثير على جهاز الدولة، ولا سيما مقابل وزارة الداخلية.

وكان اختيار رئيس الجمهورية في محله حسب السياسة إليزابيث جيجو، التي تجده اختياراً جيداً جداً فيجب حسب رأيه "أن تجسد العدالة من خلال شخصية قوية في وزارة العدالة وهي وزارة لا يعرفها الفرنسيون إلا أن لها مكاناً مركزياً في بلدنا ويجب على وزير العدل أن يتكلم وأن يكون قادراً على التأثير على جهاز الدولة، ولا سيما مقابل وزارة الداخلية".

العدالة بالنسبة إليه موجودة لوضع مسافة من خلال فرض عقوبات تتناسب مع الفعل المرتكب، وتحتاج دائماً إلى التراجع ومناشدة العقل، كما يمكن أن تحفظ بعدد إنساني رائع عندما تتجلى كعدد يوقعه من يقيمونها عندما يحققها قاض رائع، وبالتالي فهي تختلف كثيراً عن الحكم الذي يصدره قاضي سيء، وعندما أصبح وزيراً للعدل لم يعد بثورة في مجال إصلاح قطاع العدالة، لكنه مؤمن بأن العدالة دائماً في خدمة التقاضي وليس العكس، لهذا فالحاجة إلى الموارد الهائلة ضرورية للمحاكم ويؤكد حصوله على تأكيدات أن ميزانية 2021 ستزيد من وتيرة خلق فرص العمل من أجل العدالة. إذا كان تعلقه بالعدالة تابع من ارتباطه بوالدته كامراً والتي كانت عادية معه في سنوات طفولته الأولى، فهناك جمعيات تدافع عن حقوق النساء وناشطات نذرن بتعيينه وزيراً للعدل، وقالت عنه زعيمة اليمين الفرنسي المتطرف مارين لوبان إنه في وزارة العدل تم تعيين ناشط يساري متطرف يامل حظر حزب التجمع الوطني، لكنه لم يلتفت إلى ما تطلقه الشعبوية السياسية، ووعد بأن يفقد معركة ضارية لا ترحم في ساحة العنف ضد المرأة بأن يتم الاستماع للضحايا من النساء، وأن يتلقين استقبلاً أفضل في أقسام الشرطة والدرك ورعاية هؤلاء النساء في أقرب المستشفيات من منازلهن، وسيحقق رغبتهن في إنشاء وحدات محلية في المستشفيات بعدما حصل على ضمان التمويل.

في مجال اهتماماته كمحام يتراجع في قضايا يتقاطع فيها الجنائي والأمني والسياسي، ومن خلال تجربته يعتقد أن العمل الاستخباراتي ساعد فرنسا في إحباط العديد من المشاريع الإرهابية، بفضل تعاون الأجهزة المغربية، وهو ما وجب التنبؤ به.

حبه لمهنته المحاماة دفعه للقول إنه لا يتوفر على الخصائص الضرورية لمزاولة مهنة القضاء، رافضاً وسام جوقة الشرف معللاً موقفه بأنه لا يجب أن يعطى لمن يزاول مهنته، ويؤمن بقاعدة التخفيف أحياناً من مواقف، لهذا لا يجب إطلاق المعلومات في الهواء دون تحليل سوسولوجي، وإلا فسنفتح الباب أمام كل أشكال العنصرية، وقد أطر صراعه مع بعض القضاة الذين يتجاوزون الحدود والمعايير القانونية، ما دفعه للقول إننا نعيش الآن في جمهورية قضاة مستقلة مع حصره الإصلاحات التي تعهد بتنفيذها تلك الخاصة بمكتب المدعي العام، فهو يريد أن يرى المدعين العامين مثل القضاة.

وقال إنهم الوحيدون في مجتمعنا الذين لا يتحملون المسؤولية القانونية عن أفعالهم، وبعد تنصيبه وزيراً للعدل حتم عليه منصبه القيام بطمانتهم بشأن مشاريعه الإصلاحية، كونه لا يتخضع بالوقت المحسود لولايته ومع ذلك فهو عازم المضي قدماً في الإصلاح الذي يمنح لها مكاناً مركزياً في بلدنا ويجب على وزير العدل أن يتكلم وأن يكون قادراً على التأثير على جهاز الدولة، ولا سيما مقابل وزارة الداخلية.

العدالة داخل جمهورية القضاة

قبل أربع سنوات دعا إلى إلغاء المدرسة الوطنية للقضاة التي يعتبرها غير قادرة على تدريب قضاة المستقبل مهنيًا ومن الناحية الإنسانية، لهذا قالت سيلين باريزو رئيسة اتحاد نقابة القضاة "إن تسمية هذه الشخصية للخلافية التي تحققت القضاة إلى هذا الحد هي إعلان حرب على القضاء، فهو دائماً يشوه سمعتنا ووضعنا"، وتساءلت "هل هو الشخص نفسه الذي سيتكلف بإدارة مسيرة قضاة النيابة؟"، نظريته تتلخص في أنه حين يصبح الشخص قاضياً في سن الـ24، مع ما يصاحب الوصول إلى هذا المركز من نفوذ، من المحتمل أن يلامسه غرور سيؤثر على مهنيته، ويجادل بأنه لو أن القضاء مارسوا لعقد من الزمن أو أكثر

ينوي نشرها كل من إريك لوران وكاترين غراسييه في كتابهما هي معلومات عادية ومعروفة لدى الشعب المغربي، وكلها تتمحور حول شركات في ملكية الملك وارتباطها بالاقتصاد المغربي.

ومرة أخرى يظهر موريتي مدافعاً عن البلاط المغربي ضد إشاعات مغرضة ضد العائلة الملكية، عندما أسكت الكل قائلاً إن الملك محمد السادس وزوجته السابقة للا سلمى يرفضان تماماً كل الإشاعات التي نشرت مؤخراً من طرف مواقع معادية للمغرب، وتحاول أن تسيء لصورة الملكة، وتكون الرسالة قد وصلت لكل من أراد المتاجرة في ملف علاقة ملك وزوجته، وأدرجه المحامي تحت بند السب والقذف.

ونظراً للعلاقات القوية التي تجمعها مع القصر الملكي المغربي فقد عبرت مصادر دبلوماسية لـ"العرب"، أن المحامي مطلع على الملفات المشتركة بين باريس والرباط في شق التعاون القضائي والأمني المرتبط بالمجال الجنائي، لهذا فسيكون مفيداً في تسهيل العديد من الملفات العالقة وقناة في مجال الدبلوماسية القضائية قد يحتاجها البلدان لتدارك الخلافات وتجنب العواصف التي لا داعي لها.

وكانت قضية ابتزاز العاهل المغربي من طرف الصحافيين الفرنسيين إريك لوران وكاترين غراسييه، في العام 2015 فرصة لارتفاع اسهم المحامي بعد أن افتقد، بل لن أنابوه عنهم لاستجلاب صك البراءة.

منطلقاً إلى قضايا هائلة رجيحة وغير مقيدة للحرية لزال موريتي يزال مهنة المحاماة بحماس شديد بعد ما يزيد عن 34 سنة، وهي من المهن سيئة السمعة في نظر العديد من الفرنسيين، وفي نظره توجد علاقة عنق كبر بين مهنة المحاماة والتمثيل على اعتبار أنها يفترضان نوعاً من الأداء المسرحي، ومن هذا المنطلق دافع عن الكثيرين وسوف نرى كيف سيكون موقفه بعد ما سيتعرض له من حملات إعلامية تستهدف حياته العامة والخاصة.

تبلورت شخصيته العملية من خلال تفانيه في الدراسة وعمله في عدد كبير من المهن، فقد عمل حفار قبور ثم عامل بناء وأخرى حفلاً لأكياس الرمل ونادلاً في ملهى ليلي ومطعم، فكان خير معين لوالدته حيث تميز في جميع مراحل دراسته، وكانت الوفاة المأساوية لجدته من جهة الأم بابلو موريتي عام 1957 سبباً في أن يكرس جهده كي يصبح محامياً.

